

Distr.: General
30 January 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة عشرة
٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

التقرير الوطني المقدم عملاً بالفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

بروني دار السلام

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-10663 210214 250214



* 1 4 1 0 6 6 3 *

أولاً - المقدمة والمنهجية (التوصية ١٣)

١- نوقش التقرير الوطني الأول لبروني دار السلام، الذي قُدّم في إطار الاستعراض الدوري الشامل، أثناء الدورة السادسة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد قبلت بروني دار السلام ٣٣ توصية وقُدّمت ردوداً على ٢٥ توصية أثناء الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التي عُقدت في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ والتي اعتمد خلالها التقرير الوطني لبروني دار السلام.

٢- ومنذ اعتماد التقرير الأول، بذلت حكومة جلاله سلطان بروني دار السلام جهوداً للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها لتنفيذ هذه التوصيات من خلال جميع الجهات المعنية النشطة في مجال تحسين رفاه السكان وتعزيز حقوقهم، ومن هذه الجهات الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

٣- وقد أُعدّ هذا التقرير المقدم من بروني دار السلام في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة المحددة للاستعراض (A/HRC/DEC/17/119). ويشير التقرير إلى الإجراءات التي اتخذتها بروني دار السلام للنهوض بحقوق الإنسان في البلد وتنفيذ التوصيات المقبولة المذكورة أعلاه.

٤- وقد أجرى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، الذي أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وكُلف بمهمة رئيسية تتمثل في إعداد التقرير الوطني إلى مجلس حقوق الإنسان، مناقشات شهرية بشأن الاستعراض الدوري الشامل استعداداً لصياغة التقرير الوطني. وقد جُمع هذا التقرير بعد سلسلة من المشاورات فيما بين الوكالات الحكومية المعنية. واستشيرت المنظمات غير الحكومية أيضاً أثناء هذه العملية.

٥- ونُشرت التفاصيل المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل وعممت على الوكالات المعنية ويمكن إرسال الاستفسارات والملاحظات بالبريد الإلكتروني على العنوان brunei-upr@mfa.gov.bn المخصص للمعلومات المتعلقة بهذا الاستعراض.

ثانياً - التطورات في الإطار التشريعي والمعياري والمؤسسي

ألف - المجلس التشريعي

٦- في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، زيد عدد أعضاء المجلس التشريعي من ٢٩ عضواً إلى ٣٣ عضواً وانضمت إلى عضويته، لأول مرة، امرأتان.

باء- الوكالات الحكومية (التوصية ٧)

- ٧- تواصل بروني دار السلام تعزيز وحماية حقوق الإنسان في هذا البلد عن طريق الآلية الاستشارية المشتركة بين الوكالات^(١) وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.
- ٨- وحدد المجلس الوطني المعني بالشؤون الاجتماعية ١١ مسألة اجتماعية ينبغي معالجتها في بروني دار السلام، وهي: الفقر، وإسكان الفقراء، والبطالة، والضمان الاجتماعي، وعقلية المجتمعات المحلية، والسلوكيات غير الأخلاقية، والجريمة، وقضايا المرأة، ومؤسسة الأسرة، وقضايا المسنين، وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. وعليه، أنشئت ست (٦) لجان خاصة، هي: اللجنة الخاصة المعنية بالفقر، واللجنة الخاصة المعنية بعقلية المجتمعات المحلية، واللجنة الخاصة المعنية بالسلوكيات غير الأخلاقية، واللجنة الخاصة المعنية بمنع الجريمة، واللجنة الخاصة المعنية بمؤسسة الأسرة والمرأة، واللجنة الخاصة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.

جيم- التشريعات الداخلية (التوصيات ٨ و ٢٢ و ٢٦ و ٣٢)

- ٩- جرى منذ تقديم التوصيات سن وإنفاذ و/أو تعديل شتى التشريعات لضمان الاستمرار في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. وشمل هذه التشريعات:
- مرسوم مدونة الشريعة الجنائية لعام ٢٠١٣ الذي صدر ونُشر في الجريدة الرسمية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وهو متصل بالقوانين المنطبقة على الأعمال ذات الطابع الجرمي في نظر الشريعة وكل المسائل المرتبطة بها، ويرمي إلى ضمان حقوق الإنسان الأساسية. وسيُطبَّق المرسوم تدريجياً على ثلاث (٣) مراحل من أجل إتاحة وقت كافٍ لعرضه على الجمهور وللسماح بتطبيقه تطبيقاً سليماً وفعالاً. ويُطبق المرسوم عموماً على المسلمين وغير المسلمين. إلا أن تطبيقه على المسلمين فحسب أو غير المسلمين فحسب أو على المسلمين وغير المسلمين معاً يتوقف على أنواع الجرائم المنصوص عليها في المرسوم؛
 - قانون الأطفال والشباب (الفصل ٢١٩) ينص على حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم وعلى إنشاء محاكم للأحداث وفرق عمل تعنى بحماية الطفل. وقد شكّلت هذه الفرق بغرض تنسيق الخدمات المقدمة محلياً للأسر والأطفال والشباب في الحالات التي يشك في أن الأطفال أو الشباب يحتاجون فيها إلى الحماية. ومن أجل ضمان حماية الأطفال المحتجزين لدى الشرطة، يحظر هذا القانون احتجازهم مع الجناة البالغين، كما يضمن التكتّم على هويتهم أثناء الإجراءات القضائية أياً كانت؛
 - قانون الأسرة الإسلامية (الفصل ٢١٧) وقانون المرأة المتزوجة (الفصل ١٩٠) المعدّان في عام ٢٠١٠، وهما يتضمنان أحكاماً تتعلق بالضرر الساري، أو العنف المتري. ويوفر القانونان المعدّان حماية أفضل لضحايا العنف المتري ويعرّفان

صراحة معني العنف المترلي ويوفران حماية واسعة للضحايا الذين يتعرضون للإيذاء، بما في ذلك إصدار أوامر الحماية وأوامر عاجلة من المحكمة، وتقديم تعويضات إلى ضحايا الإيذاء؛

- **مرسوم العمالة لعام ٢٠٠٩** الذي حل محل قانون العمل (الفصل ٩٣) لإضافة قوانين تتعلق بتوظيف العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون وخدم المنازل. ويتضمن المرسوم أيضاً أحكاماً محددة بشأن عمل النساء والشباب والأطفال؛
- **قانون التعليم الديني الإلزامي (الفصل ٢١٥)** الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والذي يفرض على جميع الأطفال المسلمين تعليماً دينياً إلزامياً لمدة سبع سنوات. ويفرض القانون على كل الأهالي الذين لديهم أطفال أصبحوا في سن الالتحاق بمدارس التعليم الديني الإلزامي أن يحرصوا على تسجيل أطفالهم في مدارس دينية في العام عينه وعلى إبقائهم فيها طوال فترة التعليم الديني الإلزامي؛
- **القانون الجنائي (الفصل ٢٢)** المعدّل في عام ٢٠١٢ من أجل تدعيم القوانين الرامية إلى تعزيز حماية الشباب والمستضعفين من الاستغلال الجنسي، وتزويد المدعين العامين أيضاً بسلطات ملاحقة مجموعة أكبر من مرتكبي الجرائم الجنسية. ومن الجرائم الجنسية الجديدة التي تناولتها التعديلات تجارة الجنس، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والبغاء، وممارسة نشاط جنسي بحضور شخص دون السادسة عشرة، والاستمالة الجنسية، والتلصص، والجرائم التي تستخدم التكنولوجيا وسيلة لانتشارها، والجرائم التي تخدش حياة الشخص. وأما الأحكام المتعلقة بالجرائم الجديدة المتصلة باستخدام شخص دون الثامنة عشرة في تجارة الجنس خارج إقليم بروني دار السلام (المادة ٣٧٧ هاء) وبالسياحة خارج بروني دار السلام لغرض ممارسة الجنس التجاري مع شخص دون الثامنة عشرة (المادة ٣٧٧ واو)، فتسمح بمعاينة البرونيين الذين يرتكبون هذه الجرائم خارج نطاق الولاية القضائية للبلد وتساهم بشكل عام في مكافحة السياحة الجنسية التي يُستغل فيها الأطفال؛
- **مرسوم السلامة والصحة في مكان العمل لعام ٢٠٠٩** الذي دخل حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ والذي يفرض على كل أصحاب العمل اتخاذ تدابير لضمان السلامة والصحة لموظفيهم في مكان عملهم وذلك بتزويدهم بما يكفي من تعليمات ومعلومات وتدريب وإشراف. وقد أنشئت لجنة توجيهية^(٢) معنية بتنفيذ هذا المرسوم. ويُعتمزم عقد حلقات دراسية في المستقبل القريب بغرض التوعية بمسألتي الصحة والسلامة في كل أنحاء البلد؛
- **مرسوم حماية المستهلك (التجارة المنصفة) لعام ٢٠١١** الذي دخل حيز النفاذ وأصبح يُطبق تطبيقاً كاملاً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويستند المرسوم إلى لوائح فسخ العقود لعام ٢٠١١ واللوائح الناظمة لممارسات الخروج من المشاركة

لعام ٢٠١١. وهو يهدف إلى حماية مصالح المستهلكين وصون حقوقهم من ممارسات الموردين الجائرة. ويجوز للمستهلكين المتضررين من ممارسات جائرة أن يقدموا دعاوى مدنية أمام المحكمة للمطالبة بالحصول على تعويضات، شريطة تقديم الشكوى وفق الشروط والمهل المحددة؛

- **قانون مراقبة الأسعار (الفصل ١٤٢)** الذي دخل حيز النفاذ في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٤ وعُدّل آخر مرّة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد تضمنت التعديلات قائمة بنود لمراقبة الأسعار، ولوائح تنظيم الأسعار لعام ٢٠١٢ (أسعار البيع المنخفضة). ومن بين أهداف القانون مراقبة أسعار نخبة من الأصناف الضرورية لمساعدة مستهلكي بروني دار السلام في تغطية مصاريفهم اليومية وخاصة ذوي الدخل المنخفض؛ وضمان السير السليم لأي أنشطة ترويجية أو عمليات بيع بأسعار منخفضة، وضمان أن يكون رفع الأسعار في حدود معقولة؛
- **قانون الصحافة (الفصل ١٠٥)** الذي ينظم طباعة الصحف ونشرها وإنتاجها ونسخها في بروني دار السلام بما في ذلك المسائل المتعلقة بجمع الأنباء ونشرها وبتوزيع الصحف. وتتولى وزارة الداخلية تحديد شروط منح الرخص. (تماشياً مع التوصية ٢٢).

ثالثاً - الالتزامات والتعهدات (التوصيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ١١ و ١٢ و ١٣)

ألف - على الصعيد الدولي

- ١٠ - تشارك بروني دار السلام في المنتديات الدولية التي تتناول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان مثل التعليم والصحة.
- ١١ - وفي عام ٢٠١١، صدّقت بروني دار السلام على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام لعام ١٩٧٣ (الاتفاقية رقم ١٣٨) وذلك لضمان إلغاء عمالة الأطفال بصورة فعلية ورفع الحد الأدنى لسن التوظيف أو العمل بصورة تدريجية.
- ١٢ - ومنذ عام ٢٠٠٩، تقوم بروني دار السلام باستعراض عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقد أصبح هذا البلد منذ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أحد البلدان الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١٣ - وفيما يخص البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، تعمل بروني دار السلام على تعديل قانون عام ١٩٨٤ المتعلق بالقوات الملكية المسلحة لبروني كي يتمكن البلد من التصديق على البروتوكول الاختياري.

١٤- وفيما يخص اتفاقية حقوق الطفل، قامت بروني دار السلام بسحب تحفظاتها على الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢٠ المتعلقة بحماية الأطفال دون أسر، وعلى الفقرة (أ) من المادة ٢١ من الاتفاقية المتعلقة بقانون التبني.

باء- على الصعيد الإقليمي

١٥- منذ إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٩، ما برحت بروني دار السلام تمثل عضواً نشطاً في أداء ولاية اللجنة والاضطلاع بمهامها، بما في ذلك اعتماد إعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الرابطة في بنوم بنه في كمبوديا بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، حثت بروني دار السلام التي ترأست اللجنة في عام ٢٠١٣ على تنفيذ الإعلان. ومن جملة ما قامت به تنظيم أنشطة توعية والنظر في إعداد صكوك أخرى معنية بحقوق الإنسان تطبق في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

١٦- ومنذ عام ٢٠١٠، استضافت بروني دار السلام عدداً من الاجتماعات التي عقدها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومن بينها الاجتماع الخامس الذي عقده الفريق المكلف بصياغة الإعلان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛ والاجتماع الخاص للجنة، والمشاورة الإقليمية الثانية التي عقدها اللجنة مع الهيئات القطاعية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاجتماع الثامن للجنة المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٢ والمتعلق بالإعلان؛ والاجتماع الحادي عشر للجنة المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٣؛ والاجتماع الثالث عشر للجنة المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٧- كما تشارك بروني دار السلام مشاركة نشطة في عمل و/أو أنشطة لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، وهي اللجنة التي أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عقدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في فينتيان بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أول اجتماع وزاري معني بالمرأة بهدف توطيد التعاون بين بلدان الرابطة في مجالي تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١٨- وتشارك بروني دار السلام في عدد من الآليات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان ومن بينها لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بالمرأة، واتحاد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمنظمات النسائية، واجتماع كبار المسؤولين الرامي إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي. وعن طريق اتحاد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمنظمات النسائية، ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بالمرأة، وتجمع نساء جنوب شرق آسيا التابع للرابطة، يعتمد مجلس المرأة في بروني دار السلام نهجاً تحليلياً إزاء الأسباب البنيوية الكامنة وراء انتهاكات حقوق المرأة، والحلول اللازمة لمعالجتها.

١٩- وإلى جانب استضافة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، استضافت بروني دار السلام أيضاً، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الاجتماع السابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الإعلان المتعلق بحماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين، فضلاً عن اجتماع الرابطة السادس المعني بالإعلان، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٣. وجرى في الاجتماعين بحث مسألة إعداد مشروع صكّ للرابطة بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين، كما جرى تناول عمل لجنة الرابطة المعنية بتنفيذ خطة العمل المتصلة بإعلان الرابطة المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين، وبرنامج عمل وزراء العمل في بلدان الرابطة (٢٠١٠-٢٠١٥).

٢٠- وتشارك بروني دار السلام مشاركة نشطة في اجتماعات رؤساء الوحدات المتخصصة التابعة للرابطة من أجل تبادل المعلومات وتوطيد التعاون الدولي بهدف مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المنطقة. كما أنها تشارك حالياً في عمل فريق الخبراء العامل المعني بإعداد اتفاقية الرابطة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، فضلاً عن إعداد خطة العمل الإقليمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص.

جيم- التعاون بين بروني دار السلام والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان

٢١- زار بروني دار السلام ممثلو هيئات دولية معنية بحقوق الإنسان، منها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٢٢- وقُدِّمت مساعدة تقنية إلى البرامج المتصلة بشؤون الطفل كتلك المتعلقة بضبط ورصد نوعية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ويخضع المعلمون والموظفون المعنيون للتدريب عن طريق تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية ومؤتمرات مخصصة للذين يعملون في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وتُنَفَّذ هذه الأنشطة بالتعاون مع الشبكة الإقليمية لمرحلة الطفولة المبكرة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهي شبكة تؤدي دوراً محتملاً في دعم السياسات والأنشطة الترويجية في المنطقة.

٢٣- وقام عدد من ممثلي اليونيسيف بزيارة البلد ووافقوا على تقديم الدعم في مجالات منها تنفيذ معايير وطنية تنظم عمل دور حماية الأطفال ورعايتهم، والخدمات والأحكام المتصلة بحماية الطفل في البلد.

٢٤- وتتعاون وزارة التعليم، مستفيدة من المساعدة التقنية المقدمة من اليونيسيف، مع المعهد الدولي لتبادل الموارد المتصلة بالطفولة ومقره في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويجري حالياً الإعداد لدراسة جدوى تتناول مسألة تقديم الرعاية والتعليم الرفيعي المستوى في مرحلة الطفولة المبكرة إلى الأطفال الذين يبلغون من العمر ٣ سنوات و٤ سنوات. وستشمل نتائج هذه الدراسة توصيات في مجالات مثل أنشطة تدريب وإعداد المعلمين، والنماذج المحتملة لما يمكن تقديمه في مرحلة الطفولة المبكرة من رعاية وتعليم يناسبان ثقافة البلد وحلفيته الاجتماعية - الاقتصادية.

٢٥- وتعمل بروني دار السلام أيضاً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على تأمين الحصول على المساعدة التقنية في مجال البرامج والاستراتيجيات الابتكارية الرامية إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

رابعاً- آخر المستجدات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة لتنفيذ التوصيات التي قبلت في الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل (٢٠٠٩) (التوصيات ١٠ و ١٤ و ٢٦ و ٣٢)

خطة واواسان ٢٠٣٥ وخطة التنمية الوطنية العاشرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧

٢٦- ما انفكت بروني دار السلام ملتزمة بالسير قدماً كبلدٍ يعيش فيه مواطنون راضون يتميزون بمهارات عالية ومستويات تعليمية رفيعة ويتمتعون بمستوى معيشي راق؛ واقتصاد حيوي ومستدام، على نحو ما حُدد في رؤية بروني ٢٠٣٥ (خطة واواسان في بروني لعام ٢٠٣٥). وتحقيقاً لهذه الأهداف، دخلت بروني دار السلام حالياً في السلسلة العاشرة من خطة تنميتها الوطنية (٢٠١٢-٢٠١٧) التي تركز على الجهود الإنمائية الوطنية التي من شأنها أن تسرع النمو الاقتصادي وتعزّزه.

٢٧- وتركّز الخطة على ستة توجهات إنمائية استراتيجية من بينها بذل الجهود لزيادة تنوع اقتصاد البلد عن طريق تشجيع الاستثمارات وتحسين نوعية التعليم، وزيادة الإنتاجية، وتشجيع البحث والابتكار، وتهيئة بيئة اقتصادية مواتية أكثر من ذي قبل. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل بروني دار السلام أيضاً توفير بنى تحتية ومرافق أفضل للسكان، والتشجيع على إتاحة مزيد من الفرص للنساء، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي التي يستفيد منها الجميع، والاحتفاظ بمعايير عالية للحوكمة في القطاعين العام والخاص.

٢٨- ومن أجل تحقيق نتائج فعالة ضمن المهل المحددة، استُحدثت آلية للرصد والتقييم تضمن مواءمة التدابير المتخذة في مجال السياسات وتنفيذ المشروعات المستهدفة وإنجازها. وفي إطار هذه الخطة، سيُنظر أيضاً في الاستفادة من فرص تمويل بديلة.

الإنجازات الوطنية فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية

٢٩- لوحظ إحراز تقدم مطرد في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلد، إذ تحققت بالفعل كل الأهداف تقريباً. وتحرز بروني دار السلام تقدماً تدريجياً في تحقيق الإنصاف من خلال وضع وتنفيذ شتى البرامج المتعلقة بشبكات الأمان الاجتماعي، وضمان تكافؤ الفرص التعليمية، وكذلك توفير الحماية المستدامة لبيئتها ومواردها الطبيعية.

٣٠- وتواصل بروني دار السلام المضي قدماً نحو تحقيق معظم الغايات المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة. ومن ضمن ما حققته الانخفاض الكبير لمعدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ومعدلات وفيات الرضع. وما انفكت بروني دار السلام تحافظ على معدل متدن جداً للوفيات النفاسية. وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الإنجابية ومن برامج التلقيح، وإلى أن جميع الولادات تقريباً تجري في المستشفيات على يد موظفين طبيين من ذوي الكفاءة. كما تبقى نسبة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بروني دار السلام منخفضة جداً.

مؤسسة الأسرة وصون حقوق الفئات الضعيفة

٣١- تشكل مؤسسة الأسرة في بروني دار السلام النواة الأساسية للمجتمع التي تمثل أساساً متيناً يمكن لكل فرد من أفراد المجتمع الاعتماد عليه. ورغم ظهور بُنى أسرية صغيرة، فإن نظام الأسرة الممتدة هو الذي ما زال مهيمناً على البنى الأسرية في كل أنحاء البلد. وقد سمح نظام الدعم الموثوق به الذي توفره بنية الأسرة الممتدة بتعزيز الترابط والتماسك داخل الأسرة والمجتمع الذي يشكل بدوره أساساً متيناً لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي. واعترافاً بالدور الهام الذي تؤديه مؤسسة الأسرة القوية والمتوائمة في تكوين مجتمع أكثر صلابة وتقدماً، أُعلن أول يوم أحد من شهر أيار/مايو يوماً وطنياً للأسرة في بروني دار السلام ابتداء من شهر أيار/مايو ٢٠١٢. ويُحتفى في هذا اليوم بأهمية وحدة الأسرة بوصفها ركناً من أركان المجتمع وأحد العناصر الأساسية التي تحيط بالأفراد بالدعم والحب والرعاية.

٣٢- وإذ تدرك بروني دار السلام أن الموارد البشرية هي أثن أصولها، فقد أعطت الأولوية للرفاه الاجتماعي ولسكانها والنهوض بهم، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون. وقد نُفذت أو استُحدثت سياسات وبرامج مجتمعية، وخدمات اجتماعية شتى بغرض رعاية الفئات الضعيفة في هذا البلد.

٣٣- وقد أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بمؤسسة الأسرة وشؤون المرأة^(٣) من أجل تحسين التنسيق بين الجهود الوطنية الرامية إلى تدعيم مؤسسة الأسرة وتعزيز حقوق المرأة وحمايتها. ويجري حالياً تنفيذ خطة العمل المتعلقة بمؤسسة الأسرة وشؤون المرأة من أجل تنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة ومؤسسة الأسرة. وحُدّدت ثمانية مجالات ذات أولوية هي: تدعيم مؤسسة الأسرة؛ وإيجاد توازن بين الحياة الخاصة والعمل؛ والاقتصاد؛ والمرأة والحقوق القانونية؛ والمعلومات المتعلقة بالأسرة؛ والصحة؛ والتعليم؛ والآلية الوطنية لتمكين المرأة.

٣٤- كما أن الأشخاص الذين يتلقون إعانات الرعاية الاجتماعية يستفيدون أيضاً من نظام لتمويل الائتمانات الصغرى يسمى "نظام الاعتماد على الذات" الذي أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويساعد هذا النظام على تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الأسر الفقيرة

وعلى الحدّ من اعتماد هذه الأسر على استحقاقات الرعاية الاجتماعية لتحمل مصاريفها، وذلك من خلال تعزيز ثقافة الاكتفاء الذاتي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أعيد تصميم النظام وتغيّر اسمه ليصبح "برنامج التمكين" وذلك بغرض تضمينه دورات تدريبية إلزامية في مجال ريادة الأعمال، والعمل التجاري، والإدارة المالية، فضلاً عن التنمية الذاتية لضمان اكتساب الكفاءات اللازمة لمزاولة الأعمال التجارية ولكفالة استمراريتها.

ألف - الأطفال (التوصيات ٤ و ١٧ و ٢٠ و ٢١)

٣٥- بيّنت الإحصائيات الوطنية لعام ٢٠١٢ أن الأطفال يشكلون ٣٣,٧ في المائة من سكان البلد، وبالتالي، فقد بذلت بروني دار السلام الكثير من الجهود لتعزيز وحماية حقوقهم، بما في ذلك سن مختلف التشريعات.

٣٦- وتواصل حكومة بروني دار السلام، عن طريق إدارة التنمية المجتمعية، أداء مهامها في مجال تعزيز وحماية وصون حقوق الطفل في البلد. وهذا يشمل إسداء المشورة، وعمليات التدخل، وتقديم إعانات شهرية للرعاية الاجتماعية، وتنظيم حملات لتوعية الجمهور؛ واستحداث برامج للإفراج عن الأحداث مع إبقائهم تحت المراقبة وبرامج تلزمهم بأداء الخدمة المجتمعية؛ والاحتفال بيوم الطفل العالمي على المستوى الوطني.

٣٧- وتقوم بروني دار السلام حالياً بتنفيذ خطة العمل المعنية بمؤسسة الأسرة وشؤون المرأة، وهي خطة تشمل أيضاً شؤون الطفل التي تتضمن تعزيز مهارة الوالدين في تربية أطفالهم؛ وتعزيز النزاهة الأخلاقية لدى أطفال المدارس؛ ونشر أساليب حماية الأطفال على الإنترنت؛ وإنشاء مدارس داخلية وتقديم المنح التعليمية للتعلم في البيت وتوفير وسائل لنقل أطفال الأسر الفقيرة. وتقوم المنظمات غير الحكومية وقطاع الشركات والمجتمع بمختلف أطيافه بتقديم دعم كبير إلى الوكالات الحكومية لتنفيذ هذه البرامج.

٣٨- وهناك أنشطة توعية مختلفة كالعروض والحوارات التي تُقام في الأحياء ما فتئت تنظّم في كل أنحاء البلد وتتناول موضوعي العنف المنزلي وإيذاء الأطفال. وتنظّم مختلف الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية باستمرار حملات تثقيف عامة تتناول حقوق الطفل والآثار السلبية لإيذاء الأطفال، وذلك بواسطة المدارس ووسائل الإعلام الجماهيري وعلى مستوى القاعدة الشعبية. كما يجري بانتظام إعلام الأطفال بحقوقهم واستشارتهم بشأنها عن طريق الحملات الميدانية المنظمة داخل المدارس. وتتضمن برامج الحماية وإعادة التأهيل استحقاقات الرعاية الاجتماعية التي تشمل بدلات الإعالة والمنح التعليمية وإعانات المعوقين؛ وتقديم المشورة؛ والاجتماع مع الأسر؛ وتنظيم ومراقبة مراكز رعاية الأطفال ودور إيوائهم.

٣٩- كما بدأت بروني دار السلام العمل بنظام الحضانة المؤقت الرامي إلى إيداع الأطفال المحتاجين إلى الحماية والرعاية لدى أسر حاضنة يلقي فيها الطفل ما يحتاج إليه من حب وإرشاد واهتمام. وقد وُضعت مبادئ توجيهية مناسبة لضمان أهلية الوالدين اللذين سيحتضان الطفل مؤقتاً.

٤٠- وفي آذار/مارس ٢٠١٠، أنشئت محكمة الأحداث برئاسة قاض لمحاكم الأحداث، وتعالج هذه المحكمة ثلاثة (٣) أنواع من القضايا هي: '١' الجرائم التي يرتكبها الأحداث؛ و'٢' الأحداث الذين خرجوا عن سيطرة والديهم؛ و'٣' الأحداث اللذين يحتاجون إلى إصدار أوامر تقضي برعايتهم وحمايتهم. وقد سمح إنشاء نظام قضاء الأحداث للقضاة باختيار عقوبات بديلة تتضمن إصدار أوامر بالإفراج عن الأحداث مع إبقائهم تحت المراقبة، وأوامر تلزمهم بأداء الخدمة المجتمعية، وإيداعهم في مدارس أو منازل معتمدة أو في مراكز احتجاز. وتلتزم محكمة الأحداث بإعادة تأهيل المجرمين الأحداث وإعادة دمجهم في المجتمع بغرض صون مستقبلهم وتأمينه.

٤١- وتقدم الوحدة المعنية بالإفراج المشروط بالإبقاء تحت الرقابة والخدمات المجتمعية^(٤) المساعدة إلى محكمة الأحداث، بإشراف إدارة التنمية المجتمعية التابعة لوزارة الثقافة والشباب والرياضة، في اختيار الشباب والكبار من المجرمين المؤهلين للإفراج عنهم مع إبقائهم تحت الرقابة؛ وفي مراقبة المخرج عنهم على هذا الأساس؛ وفي تنظيم وإدارة الخدمات المجتمعية؛ وإعداد وتنفيذ برامج لإعادة التأهيل.

٤٢- وعملاً بأحكام الفصل ٢١٩ من قانون الطفل والشباب، أنشئ فريق العمل المعني بحماية الطفل^(٥) للنظر في حالات إيذاء الأطفال التي تنطوي على عقاب بدني. وقد وُضعت أيضاً معايير للإجراءات الواجب اتخاذها للتحقيق في قضايا إيذاء الأطفال. وتنظم باستمرار حملات توعية وبرامج لتنمية مهارات تربية الأطفال من أجل تثقيف الجمهور والوالدين بأساليب التأديب البديلة.

٤٣- وقدمت بروني دار السلام إلى لجنة حقوق الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ تقريرها الدوري الجامع للتقريرين الثاني والثالث.

باء- المرأة (التوصيات ١٤ و ١٥ و ١٦)

٤٤- ساهمت المرأة مساهمة نشطة في عمليات صنع القرارات وتبوأت مناصب رفيعة في شتى الوظائف القانونية والسياسية والمالية والإدارية. ومن أعلى المناصب التي وصلت إليها المرأة منصب سفير متجول، ونائب عام برتبة وزير، ونائب وزير، وأمين دائم، ومراقب عام للحسابات، ووكيل عام، ومحاسب عام، ومسؤول تنفيذي أول في القطاعين العام والخاص بما في ذلك المصارف. وتتولى اليوم امرأتان رئاسة جامعتين من الجامعات الأربع^(٦) في بروني دار السلام. كما تتبوأ النساء مناصب في المعاهد الإسلامية للتعليم العالي، ويشغلن مناصب الادعاء العام في المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية.

٤٥ - وتشجع حكومة بروني دار السلام على توفير فرص متكافئة للنساء في القوى العاملة وفي بناء البلد، وذلك على نحو ما نصت عليه، 'الاستراتيجية الاقتصادية'، الواردة في الخطة لوضع الاستراتيجيات والسياسات.

٤٦ - ويحدد مرسوم العمالة الصادر عام ٢٠٠٩ الشروط المتعلقة بإعانات الأمومة التي يحق للحوامل تلقيها أثناء فترة النفاس، بما في ذلك حقهن في الراحة وعدم انقطاع الأجر والحماية من إنهاء الخدمة أثناء إجازة الأمومة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، صدرت لائحة إجازة الأمومة التي تهدف إلى تنسيق احتياجات ما قبل الولادة وبعدها والمصلحة الصحية للأمهات العاملات. وبمقتضى هذه اللائحة، أصبح عدد أيام إجازة الأمومة المستحقة للنساء ١٠٥ أيام مقابل ٥٦ يوماً قبل عام ٢٠١١. وهذه اللوائح الجديدة التي وُضعت مؤخراً قد ألغت فعلياً التمييز ضد النساء العاملات في الخدمة المدنية، فقد أصبح بإمكانهن مثلاً الحصول على الإعانات نفسها التي يتلقاها الرجال العاملون في الخدمة المدنية، في مجالات السكن وعلاوات تعليم الأطفال؛ وكذلك بدلات سفر العائلة التي تُدفع كل أربع سنوات.

٤٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أنشأ مجلس المرأة في بروني دار السلام وحدة لإسداء المشورة في معالجة قضايا العنف المتزلي وبخاصة تلك المتعلقة بالنساء، كما دعم المبادرات الحكومية الرامية إلى معالجة هذه القضايا. وتعمل الوحدة على تقديم المشورة المجتمعية وعلى تنفيذ برامج في مجال مهارات تربية الأطفال موجهة إلى الأهل.

٤٨ - ويجري معالجة وتنسيق قضايا المرأة عن طريق خطة العمل المتعلقة بمؤسسة الأسرة وشؤون المرأة، لا سيما من أجل تعزيز الجهود المبذولة لمساعدة الأمهات العازبات والنساء ذوات الإعاقة والفقيرات على تحقيق الكفاية الاقتصادية عن طريق إيجاد عمل، ومزاولة الأعمال التجارية، وبناء القدرات. وتنص هذه الخطة أيضاً على ضرورة مراجعة التشريعات واللوائح الوطنية بغرض مراعاة المنظور الجنساني وحقوق المرأة في مكان العمل فضلاً عن حشد الدعم التقني والمالي للنساء المعوزات. وتُستحدث أيضاً برامج لتمكين المرأة وآليات دعم هدفها تحسين وتطوير وضع المرأة في البلد. وتنفذ كل هذه البرامج في إطار التعاون الوثيق بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الشركات وجميع الجهات المعنية في المجتمع.

٤٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، قدّمت بروني دار السلام تقريرها الجامع لتقريرها الدوريين الأول والثاني إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

جيم - الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصية ١٤)

٥٠ - وتعكف اللجنة الخاصة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين^(٧) على تنفيذ خطة عملها المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وهي خطة تتضمن مسائل تدرج في مجالات الترويج؛ والصحة؛ والحماية؛ والتعليم؛ والعمل؛ والشؤون المالية؛ والمشاركة في أنشطة المجتمع المحلي؛ والعمل التطوعي؛ وإمكانية الوصول؛ والنقل؛ وقاعدة البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٥١- كما أن مختلف المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بقضايا محددة مرتبطة بالإعاقة تدعم بقوة وتكمل الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في بروني دار السلام. وقد قامت الحكومة، اعترافاً منها بعمل المنظمات غير الحكومية، بتخصيص موقع مجاني لها تستطيع أن تشيد عليه مباني دائمة لمكاتبها ومرافق لخدماتها. وبالإضافة إلى ذلك، تُرصد في الميزانية مبالغ خاصة لهذه المنظمات كمساعدة مالية لهذه المنظمات لتغطية نفقاتها التشغيلية ونفقات أنشطتها المخصصة لبناء القدرات. واستُحدث أيضاً نظام آخر للمساعدة المالية في شكل اقتطاعات طوعية من مرتبات الموظفين العموميين الراغبين في التبرع للمنظمات غير الحكومية. كما استُهلّت حملة عامة لجمع التبرعات عن طريق نظام الرسائل النصية الصغيرة.

٥٢- وتقوم بروني دار السلام أيضاً برعاية وتنظيم برامج أو أنشطة للاحتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ويوم التوحد؛ ويوم عصاة المكفوفين؛ واليوم الدولي للصم؛ ويوم متلازمة داون، وذلك بالتعاون مع منظمات غير حكومية.

٥٣- وتجري حالياً مناقشات لسن تشريعات تعنى بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، والهدف من ذلك هو الترويج لإقامة مجتمع جامع ومعالجة مسائل مختلفة من بينها إمكانية الوصول إلى البنى الأساسية والتعليم والصحة والترفيه والرياضة والثقافة والمعلومات. ومن شأن ذلك أن يضمن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استناداً إلى نهج قائم على الحقوق.

٥٤- كما تجري الآن صياغة مرسوم لمراقبة أعمال البناء يتضمن مادة تكفل إمكانية وصول الجميع دون أي عائق إلى المباني والمرافق العامة والخاصة.

دال- المسنون (التوصية ١٤)

٥٥- تواصل بروني دار السلام الاهتمام برعاية المسنين من خلال الحفاظ على روابط عائلية قوية مدعومة بالقيم الأساسية لنظام الأسرة الممتدة الذي ما زال منتشرًا على نطاق واسع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بلغ عدد المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون على إعانات، والمسجلين لدى إدارة التنمية المجتمعية، أكثر بقليل من ٢٥ ٠٠٠ شخص.

٥٦- وقامت حكومة بروني دار السلام بتنفيذ وتعزيز شتى برامج شبكات الأمان الاجتماعي كي تضمن عدم حرمان أي مواطن من الاحتياجات الإنسانية الأساسية. واستهل البلد مشروع رعاية المسنين الذي يهدف إلى ما يلي: '١' الحفاظ على القيم العائلية؛ و'٢' تعزيز التزام الأطفال والأقرباء برعاية أهلهم أو أفراد أسرهم المسنين؛ و'٣' ضمان المحافظة على نوعية حياة المسنين؛ و'٤' توعية الجمهور بحاجة المسنين إلى الرعاية.

٥٧- وفي عام ٢٠١٣، أنشئ المركز المخصص لأنشطة المواطنين المسنين. وأهداف المركز هي التالية: '١' تلبية احتياجات المسنين بما يمكنهم من مواصلة التمتع بحياة نشطة ومن المشاركة في الأنشطة؛ و'٢' العمل كمركز دعم مجتمعي لتنظيم الأنشطة التي تشرك المجتمعات المحلية في تنمية البلد؛ و'٣' وتشجيع المساعدة الذاتية في صفوف المسنين والحث على تبادل الخبرات مع الأجيال الأصغر سناً في المجتمع.

هاء- الشباب

٥٨- من أجل تقوية قدرات وإمكانات البلد في دعم تعزيز المنافسة وفي إعداد مهنيين متخصصين على مستوى عالٍ في كل القطاعات الاقتصادية، أنشئ صندوق لتنمية الموارد البشرية. والهدف من الصندوق هو الحرص على إتاحة فرص التعليم والتدريب التي تسمح بتكوين قوى عاملة محلية تناسب بشكل أفضل احتياجات سوق العمل، والحد من الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية. ويدعم الصندوق البرامج والمخططات الموجهة بالتحديد إلى الشباب والذين هم في سن العمل. كما يقدم الصندوق حقل منحة دراسية ودورات تدريبية بما يتوافق مع احتياجات قطاع الصناعة. وتشمل هذه البرامج والمخططات ما يلي:

- نظام المنح الدراسية في مجال التعليم التقني والمهني: يتيح هذا النظام لطلاب المرحلة الثانوية الذين يتركون المدارس بسبب صعوبات مالية فرصاً لمتابعة دراساتهم في مؤسسات خاصة محلية؛
- نظام بناء القدرات البشرية في القطاع الخاص: يهدف هذا النظام إلى تقوية القطاع الخاص في البلد من خلال منح الموظفين، ولا سيما الذين تعوزهم الإمكانيات المادية، فرصاً لتحسين كفاءتهم الأكاديمية والمهنية؛
- نظام التدريب والتوظيف: يهدف هذا النظام إلى النهوض بالشباب بتوفير الدورات التدريبية العملية والخبرات المهنية من أجل تحسين الكفاءات والمهارات المطلوبة في مجال العمل.

٥٩- وتمثل إحدى المبادرات الأخرى الرامية إلى تمكين الشباب في إنشاء مركز النهوض بالشباب في عام ١٩٩٦ في وزارة الثقافة والشباب والرياضة. أما أهداف المركز الذي يربى شباب بروني دار السلام الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاماً و ٤٠ عاماً فهي التالية:

- منح الشباب العاجزين عن إكمال تعليمهم الرسمي والشباب العاطلين عن العمل حالياً فرص تدريب لاكتساب المهارات والتنمية الذاتية؛
- تقديم المساعدة والمشورة إلى الشباب وأصحاب العمل فيما يخص فرص العمل؛
- توفير التدريب للشباب من أجل بناء قدرتهم ليصبحوا رواد أعمال ناجحين في المستقبل.

٦٠- وتشمل الدورات التدريبية التي يوفرها المركز حالياً تسعة مجالات في إطار برنامج النهوض بالشباب، وهي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وفن الطبخ وتنظيم الولائم؛ وتحضير الكعك والمعجنات؛ والعلاج التجميلي؛ وتصميم الأزياء والتطريز؛ وعمل السمكرة والترصيص؛ وتصليح السيارات؛ واللحام؛ وأجهزة التدفئة والتبريد. كما استحدث المركز ونظّم عدداً من الدورات التدريبية التي تتماشى مع متطلبات سوق العمل في مجالات مثل العمل على السقالات، وقيادة المركبات الثقيلة، والصياغة والتصميم بمساعدة الحاسوب.

٦١- كما ينفذ المركز برامج عديدة قصيرة الأجل ترمي إلى تمكين الشباب في البلد. وقد صُمم "برنامج التمكين" لمساعدة الفئات المعوزة، ولا سيما المستفيدين من المساعدات الاجتماعية والمدمنون السابقون على المخدرات، ومن أجل تمكينهم من استغلال المعارف والمهارات الجديدة التي يكتسبونها للبحث عن عمل أو فتح متجر صغير مدفوعين بالهدف النهائي المتمثل في تحسين وضعهم والحد من فقرهم وتمكينهم من الاعتماد على ذاتهم.

٦٢- وفيما يخص برنامج الخدمة الوطنية في بروني دار السلام، الذي بدأ بثلاثة مشروعات تجريبية استُهلّت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فقد أصبح اليوم برنامجاً طوعياً مكتملاً. وقد صُمم خصيصاً للنهوض بالشباب بدنياً ونفسياً حتى تزداد قدرتهم على التحمل ويتعمق إحساسهم بالمسؤولية وتحليلهم بالانضباط. ويركّز البرنامج على أربعة عناصر رئيسية هي: '١' عنصر القدرة الذاتية على التحمل، وعنصر الانتماء الوطني والديني؛ و'٢' وعنصر التدريب البدني والتدريب على الانضباط؛ و'٣' عنصر الخدمة المجتمعية؛ و'٤' عنصر ريادة الأعمال.

٦٣- ويُنظر إلى البرنامج على أنه برنامج 'شامل' لتنمية الهوية الذاتية لدى الشباب استناداً إلى الفلسفة الوطنية لهذا البلد، أي فلسفة الملكية الإسلامية المالوية. وينطوي البرنامج على عملية تعليمية تقتضي 'التعلم بالتجربة' و'التعلم بالممارسة'. أما جوانب البرنامج فهي: التدريب غير العسكري؛ ومشاركة جميع المواطنين البرونيين والمقيمين الدائمين، من الرجال والنساء المندرجين في الفئة العمرية ١٦-٢١ سنة؛ واعتماد منهاج دراسي وتدريب متعدد التخصصات؛ ومساهمة الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير حكومية والأفراد.

٦٤- وتحتفل بروني دار السلام باليوم الوطني للشباب في آب/أغسطس من كل عام وقد أنشئ صندوق للشباب في عام ٢٠١٢.

واو- تشجيع تعميم التعليم (التوصيات ١٨ و ١٩ و ٢٥ و ٢٧)

٦٥- ما زالت بروني دار السلام تركز على التعليم بوصفه عنصراً أساسياً في تنمية البلد. ولذلك فهي تسعى جاهدة إلى توفير مؤسسات تعليمية جيدة من ناحية البنى الأساسية العالية الجودة، والموارد البشرية الممتازة، وأنشطة البحث والتطوير، والنظام الإداري المتسم بالكفاءة والفعالية. وبالتالي، خصصت بروني دار السلام جزءاً كبيراً من ميزانيتها الوطنية لقطاع التعليم.

٦٦- وقد حقق البلد تقدماً في مؤشر التنمية المتعلق بتعميم التعليم لعام ٢٠١١، واحتلت بروني دار السلام المرتبة الرابعة والثلاثين ضمن ١٢٧ بلداً، حيث سجلت رقماً مرتفعاً على المؤشر قدره ٠,٩٧٥.

٦٧- وتقرّر بروني دار السلام أيضاً بالفوائد الطويلة الأجل التي ستعود على التحصيل الأكاديمي بفضل جودة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وبالتالي، يواصل البلد تنفيذ نظامه الوطني للتعليم في القرن الحادي والعشرين في إطار الخطة الاستراتيجية المعدّة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧.

٦٨- وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية الخمسية إلى تنمية كل إمكانيات الطفل بتوفير تعليم عالي الجودة. وتركز وزارة التعليم على ثلاثة (٣) مجالات هي: '١' التميز في التعليم والتعلم؛ و'٢' الضمير المهني والمساءلة؛ و'٣' الكفاءة والابتكار. وقد أولت الخطة الأولوية لعدة مبادرات هي: '١' الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ و'٢' وضع المعايير المتعلقة بأداء المعلمين في بروني دار السلام استناداً إلى الممارسات الفضلى المعتمدة على الصعيد الدولي؛ و'٣' تعديل طرائق التعليم والتدريب التقني والمهني، بما في ذلك التعلم مدى الحياة؛ و'٤' مبادرة الخطة الاستراتيجية لتعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التي تعرف أيضاً باسم *المحجرة الإلكترونية*). وتهدف الخطة إلى رفع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الطلاب، ما يعزز كفاءة البلد ويزيد إلى أقصى حد الدعم المقدم إلى المعلمين بتحسين مهاراتهم وزيادة ثقتهم.

٦٩- وترمي برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى تحسين النمو الكلي للأطفال الصغار وإلى تحسين رفاههم. أما الخدمات الرئيسية التي تُقدّم في إطار البرنامج فهي التالية:

- الخدمات الصحية (صفر-٥ سنوات)؛
- مراكز خاصة لرعاية الأطفال (صفر-٣ سنوات)؛
- خدمات الرعاية والتعليم الحكومية (٥ سنوات) وغير الحكومية (٣-٥ سنوات) في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة.

٧٠- وتعكف بروني دار السلام على إدخال تعديلات رئيسية على مناهج التدريب والتعليم التقني والمهني لكي تلي على نحو أفضل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلد وتعبّر عن رؤية بروني ٢٠٣٥ من أجل تلبية مختلف احتياجات الأفراد التعليمية.

٧١- وتهدف مبادرة *المحجرة الإلكترونية* إلى رفع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى التلاميذ من خلال ترشيد الدعم المقدم إلى المعلمين وتعزيزه إلى أقصى حد بتحسين مهاراتهم وزيادة ثقتهم. وستؤدي هذه المبادرة أيضاً إلى تقوية شبكة البلد الشاملة التي تجمع نظاماً تعليمية أخرى، ما يسمح له بالمساهمة في بيئة التعليم العالمية والتعلم منها.

٧٢- ويعمل المجلس الوطني للاعتماد في بروني دار السلام على وضع الصيغة النهائية لإطار المؤهلات في بروني دار السلام، وهو إطار يتناول الطرق المتعددة المرنة التي يمكن أن يختارها المتعلمون الكبار لإتمام تعليمهم العالي، مع مراعاة ضرورة تحديد الأولويات واستخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية في كل جوانب التعليم والتدريب. كما يهدف المجلس إلى بلوغ مستويات لإتمام التعليم الثانوي أو ما يعادله تتجاوز نسبة ٩٠ في المائة قبل نهاية عام ٢٠١٧.

٧٣- وما انفكت وزارة التعليم تعمل على تحسين جودة الخدمات. فقد وضعت، مثلاً، مشروع تحسين مباني المدارس والبنى الأساسية؛ وبرنامج صيانة المباني.

٧٤- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بدأ البلد بتنفيذ نظام لتقديم المساعدة أتيحت في إطاره الإقامة في بيوت الشباب لما مجموعه ١٠٧ من الطلاب المحرومين لمساعدتهم في تحصيلهم العلمي.

زاي- الحصول على الخدمات الصحية (التوصيتان ٢٤ و ٢٥)

٧٥- تواصل بروني دار السلام، من خلال رؤية بروني ٢٠٣٥، تشديدها على أهمية الرعاية الصحية باعتبارها أحد أهم مجالات الاستثمار العام في التنمية البشرية، وعلى تحسين جودة الحياة لشعبها. وتعد وزارة الصحة الهيئة الرئيسية المسؤولة عن توفير الخدمات الصحية وإدارتها وتقديمها وعن أداء الوظائف التنظيمية في مجال الصحة في بروني دار السلام. وتقدم الرعاية الصحية الشاملة باتباع نهج شامل يركز بشكل خاص على تحسين نوعية الخدمات وكفاءتها وفعاليتها، بما في ذلك خدمات الدعم في مجالي الإدارة والتنظيم.

٧٦- وما زال المواطنون يتلقون الرعاية الطبية والصحية المجانية، بما فيها رعاية صحة الأم والطفل في إطار برامج منها، مثلاً، برامج التلقيح وفحوص ما قبل الولادة.

٧٧- ويتواصل كذلك تعزيز الخدمات السريرية وزيادة تطويرها لتبلي احتياجات الرعاية الصحية خاصة في مرحلتى التعليم الثانوي والجامعي. ويتواصل استخدام أحدث التكنولوجيات بحيازة معدات جديدة تساعد على توفير رعاية صحية أكثر نجاعة وفعالية.

٧٨- وبالاقتران مع تطوير الخدمات السريرية، تُقدم أيضاً خدمات دعم أخرى مثل الخدمات المخبرية والصيدلية وغيرها من الخدمات الصحية ذات الصلة لضمان توفير رعاية صحية وفق نهج شامل. وعلاوة على ذلك، تتوفر خدمات إعادة التأهيل داخل المستشفيات وخدمات الرعاية الصحية الأولية لرفع مستوى معايير رعاية المرضى ذوي الاحتياجات التأهيلية. ويؤدي قسم العاملين الاجتماعيين في المجال الصحي أيضاً دوراً هاماً في تقديم خدمات الدعم للمرضى وعائلاتهم ممن يحتاجون إلى دعم في معالجة مسائل اجتماعية - اقتصادية ونفسية - اجتماعية. ومن شأن ذلك أن يساعد المريض على الاندماج مجدداً في المجتمع.

٧٩- وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أن بروني دار السلام أصبحت بلداً 'خالياً' من الملاريا، عام ١٩٨٧ ومنذ ذلك الوقت، تواصلت فيها عمليات المراقبة عن طريق وحدة الوقاية من الملاريا ومكافحة ناقلات الأمراض، التابعة لوزارة الصحة. وفي عام ٢٠٠٠، أُعلن كذلك أن بروني دار السلام خالية من مرض شلل الأطفال واستهل البلد برنامجه الخاص بالقضاء على داء الخيطيات اللمفاوية في شباط/فبراير ٢٠١٣. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذت خطوات كذلك للقضاء على مرض التهاب الكبد "باء" في بروني دار السلام بإجراء أبحاث بشأن التقليل من الإصابة بالتهاب الكبد "باء" والمناعة ضد الحصبة لدى الأطفال.

٨٠- وخلال السنتين الماضيتين، تواصل تنفيذ مبادرات وبرامج دعم "رؤية بروني ٢٠٣٥" ورؤية وزارة الصحة ٢٠٣٥، إلى جانب مواصلة التواءم والتكيف مع الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية الإقليمية والدولية:

- الترويج باستمرار لأهمية اتباع أسلوب عيش صحي عن طريق مختلف المبادرات مثل "المبادئ التوجيهية الوطنية للأنشطة البدنية" و"برنامج أسلوب العيش الصحي" و"عيادة أسلوب العيش الصحي" وبرنامج "مقيم صحة"؛
- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: استهلال برنامج بروني الوطني للوقاية من عمى السكري - الخطة الاستراتيجية العشرية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠؛
- استهلال نظام بروني دار السلام لإدارة معلومات الرعاية الصحية عام ٢٠١٢، إلى جانب حيازة معدات تكنولوجية متقدمة مثل الجهاز المسح بالرنين المغناطيسي، وماسح الصور المقطعية المحوسبة، وأجهزة تصوير الثدي بالأشعة السينية للفحص والمعالجة؛
- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وُضع البرنامج الوطني للتلقيح ضد فيروس السورم الحليمي، وهي استراتيجية وقائية أخرى ترمي إلى تقليل حالات الإصابة بسرطان عنق الرحم والوفيات الناجمة عنه في البلد؛
- إنشاء سجل وطني لمسحة عنق الرحم من أجل تعداد حالات الإصابة بسرطان عنق الرحم بين النساء؛
- إدخال تحسينات على البرنامج الوطني لتحصين الأطفال (صفر-٥ سنوات) بإضافة جرعات مقوية لضمان مناعة مطولة، تماشياً مع توصية الدورة السادسة والسنتين لجمعية الصحة العالمية^(٨). وفُرض أيضاً التلقيح الإلزامي للأطفال لدى الالتحاق بالمدارس لضمان حصول عدد أكبر من السكان على المناعة. وبالأساس، فاقت نسبة التغطية في برامج التلقيح الوطنية ٩٥ في المائة؛
- نشر المرحلة الأولى من استطلاع الرأي المتعلق بالصحة والحالة الغذائية على المستوى الوطني في بروني دار السلام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١؛

- تعديل إخطار حظر التدخين في أماكن معينة، الذي دخل حيز النفاذ عام ٢٠١٢ والذي يرمي إلى تقليل مخاطر التعرض إلى دخان التبغ التي تهدد عامة السكان والبيئة. وفضلاً عن ذلك، نصت لوائح (تعديل) وضع العلامات على علب السجائر لعام ٢٠١٢، التي دخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على أن يزيد وضع علامات التنبيه المصورة على علب السجائر بنسبة ٧٥ في المائة؛
- استُحدث "برنامج التقدير للحصول على أفضل الخدمات" في العيادات والمراكز الصحية وعنابر المستشفيات والعيادات الطبية المتخصصة في إطار مبادرة تحسين رصد نوعية الخدمات في المؤسسات الصحية وتعزيزها.

٨١- وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، استهلّت بروني دار السلام مخطط تحسين الصحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ في إطار استراتيجيات معالجة المشاكل الصحية وذلك بالتركيز على الترويج لأسلوب عيش صحي. ويشمل المخطط إدراج استراتيجية "الصحة في جميع السياسات" وتعزيزها على مستوى وكالات الدولة، بموجب النص المعتمد خلال المؤتمر العالمي الثامن لتعزيز الصحة الذي عُقد في هلسنكي في حزيران/يونيه ٢٠١٣؛ ووضعت برامج لتعزيز الصحة، والنهوض بالتعاون في ما بين القطاعات على مستوى الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ومن المزمع أن يصبح المخطط جزءاً لا يتجزأ من الخطة الوطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ورصدها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، التي توسع نطاقها لتحقيق الأهداف الأثمل للخطة الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية.

٨٢- ووُضعت خطة العمل الوطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ورصدها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ بغرض تمكين بروني دار السلام من الالتزام التام بتحقيق الهدف العالمي المتمثل في الحد، بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، من الوفيات في سن مبكرة بسبب الأمراض غير المعدية، مما يعني الحد منها بنسبة ١٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٨.

٨٣- وفي إطار خطة التنمية الوطنية التاسعة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، نفذت وزارة الصحة مشاريع لتحسين البنى الأساسية الجديدة وتطويرها، بما في ذلك المراكز الصحية الجديدة، والمركز الوطني لعزل الأوبئة، ومركز غسيل الكلى الجديد في مقاطعة توتونغ، وتوسيع وحدة الطب النفسي، وإضافة مبنى جديد للمبنى الرئيسي لوزارة الصحة، وتخصيص مبنى للمرأة والطفل في مستشفى "رجاء إستري بنجيران أنك صلاحة" وتوسيع مختبرات الخدمات العلمية. ومن المزمع مواصلة إنشاء بنى أساسية خلال السنوات المقبلة، بما في ذلك تطوير وتوسيع مستشفى "رجاء إستري بنجيران أنك صلاحة" والمبنى الجديد لقسم الخدمات الصيدلانية والمتجر الطبي الحكومي ومركز النهوض بالطفل، والمركز الوطني لطب الأسنان، وعدة مراكز صحية أخرى.

٨٤- ولتعزيز النتائج الصحية وسد الثغرات وتحسين استخدام المرافق والموارد البشرية إلى أقصى حد، مع التركيز على إقامة نظام صحي مستدام وتوفير تغطية صحية للجميع، واعتماد نماذج ناجعة للأنظمة الصحية وخدمات الرعاية الصحية الجيدة، تعمل وزارة الصحة على وضع خطة رئيسية شاملة لنظام الصحة ولبنيتها الأساسية في بروني دار السلام، ومن المقرر استكمال هذه الخطط في أوائل عام ٢٠١٤.

٨٥- وتسعى بروني دار السلام إلى التعامل مع مسألة رعاية المختلين عقلياً ومعالجتهم بطريقة شاملة تركز على احتياجات المريض. ويُنظر حالياً في القانون الوطني الذي يتضمن أحكاماً محددة تتعلق بفئات معينة من المرضى مثل المجرمين المختلين عقلياً والأشخاص غير القادرين على إبداء الموافقة على تلقي العلاج. كما ينص القانون على المعايير المطلوبة لرعاية المرضى وعلاجهم وما يتطلبه ذلك من مرافق.

حاء- السكن الملائم

٨٦- بموجب خطة التنمية الوطنية العاشرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، لا تزال برامج الإسكان الوطنية تشكل مشروعاً هاماً يهدف إلى تحقيق آمال واحتياجات وتطلعات مواطني بروني دار السلام والمقيمين فيها إقامة دائمة من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، في ما يتعلق بامتلاك وشغل مسكن جيد وآمن ومعقول السعر. ومنذ عام ٢٠٠٩، ارتفعت نسبة بناء المساكن، في إطار المخطط الوطني للإسكان، بما يفوق ٣٠ في المائة مما قلص مدة الانتظار قبل امتلاك مسكن. ومنذ عام ٢٠١٢، يساهم المخطط بأكثر من ٤٠ في المائة، من مجموع أعمال بناء المساكن، وقد بلغ ما نفذه من مشاريع حوالي ٥٠ في المائة من مجموع المشاريع المدرجة في إطاره. وبحلول عام ٢٠١٤، تشير التوقعات إلى أن المخطط سينتهي من تنفيذ ما يفوق ٦٠ في المائة من مجموع المشاريع المدرجة في إطاره.

٨٧- وأدى اعتماد ابتكارات البناء في نظام البناء الصناعي وتطبيقها إلى تسريع وتيرة بناء المساكن على نطاق واسع وإلى تحسين جودته بالاستناد إلى مبادئ تقضي باستخدام الموارد استخداماً يراعي البيئة ويحقق الكفاءة.

٨٨- ويهدف مشروع المساعدة السكنية للفقراء والمعوزين، الذي يُطبق بإشراف لجنة خاصة^(٩)، إلى توفير المساكن للعائلات المحرومة. ويشمل المشروع بناء مساكن جديدة وترميم المساكن المخربة لفائدة المؤهلين لذلك بعد أن تجري اللجنة التقييم اللازم. كما تواصل أيضاً وكالات، مثل المجلس الديني الإسلامي ومؤسسة "ياياسان سلطان حاجي حسن البلقية" مد يد المساعدة لتوفير المساكن للمحتاجين.

٨٩- وقد وضعت بروني دار السلام أيضاً عدة مخططات مالية تشمل تقديم مساعدة مالية لشراء المساكن وقروضاً لشراء أرض، فضلاً عن مخطط للادخار السكني، وهو ما أتاح زيادة إمكانية امتلاك سكان بروني دار السلام للمساكن.

طاء- الاتجار بالأشخاص

٩٠- في آب/أغسطس ٢٠١١، أنشأت بروني دار السلام وحدة لرؤساء الأجهزة المتخصصة في مجال مكافحة الاتجار^(١٠) لمعالجة المشاكل المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. كما أنشأت بروني دار السلام وحدة التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر، التابعة لقوة الشرطة الملكية، كي تخصص في التحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص وفقاً للمرسوم الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم لعام ٢٠٠٤. كما استُحدثت إجراءات تنفيذية موحدة لتحديد الإجراءات الواجب اتباعها أثناء التحقيقات المتعلقة بقضايا الاتجار بالأشخاص.

٩١- وأحرزت بروني دار السلام خلال السنوات الأخيرة تقدماً في جهودها الرامية إلى تنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص فقامت بتعزيز بناء القدرات وزيادة التنسيق بين الوكالات، فضلاً عن سعيها إلى تقديم المساعدة التقنية. وحضر مسؤولون معنيون بهذه المسألة مختلف الاجتماعات المتعلقة بتهريب الأشخاص والاتجار بهم والجرائم عبر الحدود.

٩٢- وفي أوائل عام ٢٠١٢، أدخلت حكومة بروني دار السلام تعديلات عدة على القانون الجنائي (المادتان ٢٩٤ باء و٣٧٧ واو) لتعزيز كبح الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. كما يحظر المرسوم الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم لعام ٢٠٠٤ الاتجار بالأشخاص لأغراض الجنس والعمل وهي جرائم تترتب عليها عقوبات صارمة تصل إلى السجن لمدة ٣٠ سنة.

٩٣- ومنذ عام ٢٠١٢، وسعياً لمنع الاتجار بالأشخاص لأغراض العمل، فرضت إدارة العمالة، التابعة لوزارة الداخلية، على جميع وكالات توظيف القوى العاملة شروطاً لمنح التراخيص من بينها إيداع مبالغ نقدية وإجراء تحريات عن خلفية الشركات والأفراد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، طُبّق مرسوم وكالات التوظيف لعام ٢٠٠٤ تطبيقاً كاملاً في البلد، وهو ينص على إجراءات شاملة تعزز الاستقرار الأمني والرفاه والسلامة وحماية حقوق العمال من خلال مراعاة معايير منظمة العمل الدولية.

٩٤- وتندرج في مرسوم العمل لعام ٢٠٠٩، الذي تشمل أحكامه العمال المحليين والأجانب، جوانب مثل الإجراءات القانونية التي تُتخذ في حالة عدم دفع الأجور، وصحة العمال، ومكان العمل، ومعايير الرعاية الطبية، فضلاً عن المسؤولية عن تحمّل نفقات إعادة العمال إلى أوطانهم. ونفذت إدارة العمالة وإدارة الهجرة والسجل الوطني حملات ميدانية في شتى أنحاء البلاد للترويج لحقوق العمال والتوعية بمختلف مؤشرات العمل القسري مثل عدم دفع الأجور. ونُظمت حملات للتوعية بقوانين العمل والهجرة وللتشجيع على التقيّد بها.

باء - بناء القدرات (التوصيات ٩ و ١٠ و ١٢ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣)

٩٥ - شاركت بروني دار السلام في عدد من الأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بحقوق الإنسان:

- دورة تدريبية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص نظمتها حكومة ماليزيا وأمانة الكومنولث، وهي تهدف إلى التوعية بحقوق الإنسان واحترامها في إطار عمل الشرطة؛
- حلقة عمل عُقدت على مدى ٤ أيام تحت عنوان "منظمة الصحة العالمية - التصنيف الدولي للقدرة على العمل والإعاقة والصحة"؛
- منتدى نظّمه مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي على مستوى الوزراء وتناول موضوع المرأة والاقتصاد حيث تناقش المشاركون مسألة مساهمة المرأة في الاقتصاد، ولا سيما في مجال الاقتصاد الابتكاري وفرص الأعمال التجارية ورأس المال البشري؛
- حلقة عمل بشأن نظام اتفاقيات جنيف لعام ٢٠٠٥ والقانون الإنساني الدولي نُظّمت بالاشتراك مع البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر في كوالالمبور؛
- منتدى للتوعية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة نظّمه مجلس المرأة في بروني دار السلام وأعقبته حلقة دراسية استمرت يومين بشأن "تمكين المرأة من المشاركة في تنمية البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا"؛
- حلقات عمل بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نظّمها مكتب التمكين الوطني التابع للحكومة النابندية الملكية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي؛
- دورة تدريبية إقليمية بشأن "الجرائم التي يتعرض لها القاصرون في ما يتعلق بالعنف المنزلي، وبخاصة الجرائم المرتكبة بحق ضحايا الاتجار بالبشر"، وقد اشتركت في تنظيمها قوات الشرطة الملكية في بروني دار السلام وشعبة الشرطة المكلفة بالتعاون التقني الدولي؛
- الدوران التدريبيتان الأولى والثانية بشأن الهجرة اللتان نظمتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لكبار موظفي دوائر الهجرة حول الوثائق المزورة وعمليات مكافحة الاتجار بالأشخاص؛
- حلقة عمل بشأن الاتجار بالأشخاص خُصّصت للخبراء التقنيين المعنيين بعملية بالي، ومنتدى عملية بالي بشأن توطيد التعاون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛
- حلقة عمل تدريبية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص نظمتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سنغافورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٩٦- ومنذ عام ١٩٩٥، قدّمت بروني دار السلام منحاً دراسية للطلاب الأجانب لتمكينهم من متابعة تعليمهم العالي في مختلف المؤسسات الأكاديمية في البلد. وقدّم ما يقارب ٤٠٠ منحة دراسية إلى طلاب قادمين من أكثر من ٦٣ بلداً في آسيا وأفريقيا وأوروبا حتى يتمكنوا من متابعة دراساتهم العليا في جامعة بروني دار السلام وجامعة السلطان شريف علي الإسلامية ومعهد بروني التكنولوجي.

٩٧- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، وقعت جامعة بروني دار السلام مع مركز الشرق والغرب على مذكرة تفاهم بشأن مشروع خماسي السنوات مشترك بين بروني دار السلام والولايات المتحدة لتحفيز استخدام اللغة الإنكليزية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويرمي المشروع الذي تبلغ قيمته ٢٥ مليون دولار أمريكي، والممول من حكومة بروني دار السلام، إلى تعزيز استخدام اللغة الإنكليزية في البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا كوسيلة لتيسير اندماج بلدان الرابطة. ويتضمن المشروع أساساً برنامجاً مدته ١١ أسبوعاً لتعليم اللغة الإنكليزية. ومنذ عام ٢٠١٢، شارك أكثر من ١٢٠ ضابطاً ودبلوماسياً ومعلماً من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في البرنامج. كما يُستكمل المشروع بمبادرتين أخريين هما: '١' برنامج لتبادل متعلمي اللغة الإنكليزية كلغة أجنبية؛ و'٢' تبادل كبار وصغار الموظفين بين جامعة بروني دار السلام والولايات المتحدة.

٩٨- وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، عُقدت مشاورات وزراء الخارجية التي نُظمت في إطار قمة بلدان شرق آسيا حيث رحّب الوزراء بعرض المنح الدراسية المقدم من بروني دار السلام للراغبين في الالتحاق ببرنامج شهادة الدراسات العليا (الماجستير) في السياسات والإدارة العامة ومدته ١٨ شهراً بدءاً من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في جامعة بروني دار السلام.

٩٩- كما كان لبروني دار السلام على مرّ السنين دور نشط في تقديم المساعدة إلى العديد من أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتخذ المساعدة المقدمة أشكالاً عدة بدءاً بالدعم المالي وانتهاءً بمشاريع إعادة البناء والتعاون التقني. ومنذ عام ١٩٨٥، قدمت بروني دار السلام مساهمات تتجاوز ١٣ مليون جنيه استرليني إلى صندوق الكومنولث للمساعدة التقنية، كما شاركت بفعالية في أنشطته. ويتولى الصندوق دعم التعاون الذي يستند إلى مهارات وخبرات جميع أعضائه من أجل مساعدة البلدان على إيجاد حلول مستدامة لأبرز تحديات التنمية الوطنية التي تواجهها.

١٠٠- ويقدم الصندوق، من خلال الخطة الاستراتيجية لأمانة الكومنولث (٢٠١٣-٢٠١٧) أشكالاً مختلفة من المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، وهذا يشمل المشاركة بصورة بناءة في الآليات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان مثل عملية الاستعراض الدوري الشامل، ومساعدة الأعضاء على تنفيذ نتائج عملية الاستعراض هذه.

١٠١- كما شاركت بروني دار السلام في برامج شتى نظمتها هيئات إقليمية ودولية مثل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولجنة الرابطة المعنية بالمرأة، ومعهد حركة عدم الانحياز من أجل تمكين المرأة، والكومنولث. كما تعمل بروني دار السلام مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في ما يتعلق بالحصول على المساعدة التقنية بشأن البرامج والاستراتيجيات المتكررة لتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وستواصل حكومة بروني دار السلام بذل الجهود للمشاركة في البرامج التي تنظمها الهيئات الإقليمية والدولية لبناء القدرات، سعياً منها إلى اكتساب المعارف والمعلومات والخبرات والممارسات الفضلى.

كاف- تعزيز التفاهم الثقافي (تناول التوصيات ٥ و ٦ و ٣١)

١٠٢- إن الإسلام هو الدين الرسمي لبروني دار السلام وهو أسلوب حياة شعبها على النحو المكرس في دستور عام ١٩٥٩ والمعبر عنه مجدداً في التعديل الدستوري الذي أُجري عام ٢٠٠٤. وعليه، تتمحور أنشطة مجتمع بروني دار السلام حول ثقافته الملاوية وعقيدته الإسلامية. ومع ذلك، يستطيع غير المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية في جو من السلام والوثام، وهذا الأمر مكرس أيضاً في الدستور.

١٠٣- ويدل تاريخ بروني دار السلام على أن العلاقات بين الأديان والثقافات تتسم بدرجة عالية من التآلف ويظهر ذلك بشكل خاص في الاحتفالات التي تقام في البلد بمناسبة عيد الفطر إذ "تُشرع أبواب منازل" المسلمين ويُستقبل الجميع فيها بالترحاب. وعلى نحو مماثل، تظهر ممارسات مشاهدة أثناء الاحتفالات التي تقام بمناسبة رأس السنة الصينية. وتساهم هذه الممارسات والتقاليد في تعزيز الوثام الاجتماعي والمودة والتفاهم بين الجماعات التي تعيش في البلد.

١٠٤- وتدعم بروني دار السلام أيضاً كل البرامج المعنية بالتآلف الديني، بما يتوافق مع دستورها ومع المبادئ الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت بروني دار السلام في الباب الخامس عشر من القانون الجنائي (الفصل ٢٢) أحكاماً تتصل بالممارسة السلمية للمعتقدات الدينية في البلد.

١٠٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصبحت بروني دار السلام عضواً في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، دعماً للجهود التي يبذلها التحالف من أجل تعزيز التفاهم بين مختلف الأديان والحضارات. وتشدد بروني دار السلام على أهمية علاقات الوثام بين الأعراق والأديان المختلفة حرصاً منها على دوام السلام والاستقرار في البلد. ويواصل البلد أيضاً المشاركة في اجتماعات الحوار بين الديانات وتشجع مسؤولي الدولة وزعماء الطوائف الدينية على حضور الاجتماعات التي تُعقد على المستوى الدولي لتعزيز الحوار بين الأديان.

لام- أمن الفضاء الإلكتروني (التوصية ٢٣)

١٠٦- نظراً إلى ارتفاع عدد الجرائم الجنسية المتصلة بشبكة الإنترنت على نطاق العالم، أدخل مكتب النائب العام عدة تعديلات جديدة على قانون العقوبات بغية الحد من تزايد تلك الجرائم التي اتخذت من التكنولوجيا وسيلة لانتشارها. وأصبح بالإمكان توجيه تهمته الاستمالة الجنسية إلى الذين يجولون في شبكة الإنترنت أو غيرها ممن تتجاوز أعمارهم ٢١ سنة فيستخدمون ادعاءات كاذبة ليلتقوا أو يسافروا للالتقاء بأطفال دون سن السادسة عشرة بنية ارتكاب جرائم جنسية (المادة ٣٣٧ زاي)، في حين أضيفت جرائم جديدة تتمثل في امتلاك صورة طفل تخدش الحياء (المادة ٢٩٣ ألف)، أو التقاط صورة لطفل تخدش الحياء ونشرها وعرضها وترويجها والحصول عليها (المادة ٢٩٣ باء) وذلك بهدف وضع حد لأنشطة الأشخاص الذين يستمتعون بالمواد الإباحية التي يُستخدم فيها الأطفال. كما أضيفت جرائم جديدة أخرى مثل التلصص (المادة ٣٧٧ زاي) وطباعة ونشر تسجيلات لعمليات التلصص (المادة ٣٧٧ باء) وذلك من أجل التصدي لاستخدام منابر مثل شبكات التواصل الاجتماعي لنشر هذا النوع من التسجيلات.

١٠٧- وقد أنشئ في بروني دار السلام في آذار/مارس ٢٠١٣ الإطار الاستراتيجي الوطني لحماية الأطفال على شبكة الإنترنت لتوفير قاعدة بحثية ونظام رصد محكمين، وبناء القدرات في مجال التوعية، وتعزيز التدابير القانونية القائمة، وتيسير التعاون الدولي، والعمل مع القطاعات المعنية. وستناول الإطار، استجابة لمبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بحماية الأطفال على شبكة الإنترنت، التدابير العملية والفعالة اللازمة لحماية الأطفال على شبكة الإنترنت استناداً إلى الأركان الخمسة (٥) التي حددها الاتحاد الدولي للاتصالات في ما يتعلق بحماية الأطفال على شبكة الإنترنت، وهي: التدابير القانونية، والتدابير التقنية والإجرائية، والهياكل التنظيمية، وبناء القدرات، والتعاون الدولي. كما نُفذت في البلد برامج للتوعية بحماية الأطفال على شبكة الإنترنت وبمسألة أمن الفضاء الإلكتروني وآداب استخدام الإنترنت.

١٠٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، شاركت بروني دار السلام في المؤتمر الذي نظّمته رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مانيل بالفلبين تحت عنوان: "العمل من أجل القضاء على المواد الإباحية والدعارة في الفضاء الإلكتروني لجنوب شرق آسيا"، بهدف الوقوف على ديناميات وحقائق المواد الإباحية والدعارة في الفضاء الإلكتروني. وكان الغرض من ذلك إنشاء آلية تدخل تكون أكثر شمولاً واستجابة لمعالجة تلك المسألة من خلال تبادل التجارب الإقليمية ووضع جدول أعمال إقليمي والتوصية بإنشاء آليات إقليمية لمكافحة المواد الإباحية والدعارة في الفضاء الإلكتروني.

ميم- المنظمات غير الحكومية

١٠٩- تُجرى مشاورات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية^(١) بوصفها أطرافاً شريكة في الشؤون المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك لتحقيق حملة أمور منها صياغة التشريعات وتنفيذ البرامج المناسبة. وتتعاون بروني دار السلام تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي بقضايا حقوق الإنسان في البلد، خاصة من خلال البرامج الوقائية التثقيفية والحملات الميدانية وحملات التوعية وأنشطة جمع الأموال والتحدث مع المجتمع والمؤسسات. ويجري تنظيم برامج التوعية بمشاركة النساء والمجموعات الشبابية والأفراد المكلفين بحفظ الأمن والموظفين الحكوميين.

خامساً- التحديات والعقبات والأولويات الوطنية

١١٠- إن التحدي الذي يتعين على بروني دار السلام، تحديداً أن تتصدى له كى تحقق تنمية ونموً اقتصاديين مستدامين هو ضمان تنفيذ السياسات العامة الحالية لتحقيق رؤية بروني ٢٠٣٥. وبالتالي، يجب أن تضمن بروني دار السلام استمرار بذل الجهود في مجالات متعددة مثل تنمية رأسمائها البشري عن طريق التعليم والتدريب، وحماية وتمكين الضعفاء كالفقراء والنساء، وضمان الأمن الغذائي، والبقاء على يقظة مستمرة لاحتواء المخاطر المادية أو الصحية، وحماية البيئة.

١١١- وتتمثل التحديات التي تعيق جهود بروني دار السلام الرامية إلى مواصلة تشجيع وحماية حقوق الإنسان في البلد في ما يلي:

التعليم

- ثمة حاجة إلى تلقي المساعدة التقنية من منظمة اليونسكو وغيرها من الشركاء المعنيين بتعميم التعليم بغية الاضطلاع بأنشطة مثل تقييم ورصد مبادرات التعليم قبل المدرسي على الصعيد الإقليمي في إطار مشاريع تعاون بين اليونسكو ومنظمة وزراء التعليم بجنوب شرق آسيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

الرعاية الصحية

- على الرغم من أن الحكومة تواصل تقديم منح دراسية للطلبة بغرض تشجيعهم على دراسة الطب، فإن قطاع الصحة في البلد لا يزال يعاني من نقص في الموظفين المحليين الأكفاء كالأطباء والمرضين وغيرهم من الأخصائيين الصحيين المساعدين.

مراقبة سلوك المفرج عنهم

- ثمة حاجة إلى تحسين مهارات ومعارف موظفي مراقبة سلوك المفرج عنهم لتحسين قدرتهم على التعامل مع المجرمين المفرج عنهم من الشباب والكبار، حيثما تكون هناك حاجة لاستحداث برامج جديدة؛
 - ثمة حاجة أيضاً إلى تدريب موظفي مراقبة سلوك المفرج عنهم والوكالات الداعمة أو انتدابهم لأداء مهام تشمل ما يلي: اتخاذ إجراءات تنفيذية موحدة في ما يخص خدمات مراقبة سلوك الشباب والكبار المفرج عنهم، وإدارة حالات المجرمين المفرج عنهم مع إبقائهم تحت الرقابة، ووضع برامج لإعادة تأهيل المجرمين من الشباب والكبار.
- ١١٢- وتتطلع بروني دار السلام إلى التمكن من تبادل التجارب والخبرات، والتظاهرات والبرامج والدورات التدريبية المقبلة التي ينظمها المجتمع الدولي.

سادساً - خاتمة

١١٣- إن الهدف الذي ما انفكت بروني دار السلام تصبو إليه هو تعزيز وحماية الحقوق والاحتياجات الأساسية لشعبها والتوعية بها. وقد عززت حكومة جلالة سلطان بروني دار السلام تركيزها على النهوض بحقوق الإنسان من خلال ضمان أعمال حق السكان في تلقي خدمات تفي بالمعايير الأساسية للرعاية الصحية والتعليم والغذاء والمسكن والرعاية الاجتماعية. وتعد استراتيجية الضمان الاجتماعي إحدى استراتيجيات أعمال هذا الحق، ضمن رؤية بروني ٢٠٣٥، ما يضمن جملة أمور منها ازدهار البلد وحصول جميع المواطنين على الرعاية المناسبة. وعليه، تأمل الحكومة أن توفر لشعبها حياة خالية من الفقر والجوع والمرض.

Notes

- ¹ The Inter-agencies consist of the Prime Minister's Office (PMO), Attorney General's Chambers (AGC), Ministry of Foreign Affairs and Trade (MOFAT), Ministry of Education (MOE), Ministry of Religious Affairs (MORA), Ministry of Home Affairs (MOHA), Ministry of Health (MOH), Ministry of Development (MOD) and Ministry of Culture, Youth and Sports (MCYS).
- ² The Committee is chaired by the Deputy Minister of Home Affairs. The Labour Commissioner will be appointed as the Commissioner of Workplace Safety and Health; the Energy Department will be responsible for enforcement in the oil and gas sector; MOD for the construction and development industry; and MOH for workplace health.
- ³ The Special Committee is chaired by MCYS while its Vice-Chair and Secretary are the Deputy Minister and Permanent Secretary at the MCYS respectively. Members of the Special Committee include Permanent Secretaries at the PMO, Ministry of Finance (MOF), MOE, MOH, MORA and MOHA; the Royal Brunei Police Commissioner; the Director General of Civil Service; and representatives from AGC, the Syari'ah Court and the Council of Women of Brunei Darussalam (CWBD). The Department of Community Development (DCD) is the Secretariat of the Special Committee.
- ⁴ The Unit works with the MORA, the Narcotics Bureau (NCB), and the Royal Brunei Police Force (RBPF), to provide a more comprehensive and effective rehabilitation programme.

-
- ⁵ Composition of the Action Team: The Permanent Secretary, MCYS (Chairman); The Director of Schools or his representative; The Director of Syariah Affairs or his representative; The Attorney General or his representative; The Commissioner of Police or his representative; The Director of Immigration and National Registration or his representative; The Registrar of the Syariah High Court or his representative; The Chief Executive Officer of RIPAS Hospital or his representative; and a Medical Officer from the Paediatric Clinic of RIPAS or his representative.
- ⁶ The four (4) universities in Brunei Darussalam are: Universiti Brunei Darussalam (UBD), Institut Teknologi Brunei (ITB); Universiti Sultan Sharif Ali (UNISSA); and Kolej Universiti Perguruan Ugama Seri Begawan (KUPUSB).
- ⁷ The Special Committee is chaired by MCYS while its Vice-Chair and Secretary are the Deputy Minister and Permanent Secretary at the MCYS respectively. Members of the Special Committee include Permanent Secretaries at the PMO, MOE, MOH, MORA, MOHA, Ministry of Finance (MOF), Ministry of Communication (MOC) and MOD; as well as representatives from the CWBD and the Council of Community Welfare. The DCD is the Secretariat of this committee.
- ⁸ Polio Eradication and Endgame Strategic Plan 2013–2018 of the 66th World Health Assembly (WHA).
- ⁹ The committee, which is co-ordinated by PMO, consists of MOD, MOHA, The Islamic Religious Council of Brunei Darussalam, and MCYS.
- ¹⁰ The HSU is an ad-hoc inter-agency task force, comprising of representatives from the PMO, RBPF, MOHA, the Department of Labour, DCD, the Department of Immigration and National Registration, and MCYS.
- ¹¹ The Association of Handicapped Children (KACA); Paraplegic and Physically Disabled Association (PAPDA); Pusat Ehsan Al-Ameerah Al-Hajjah Maryam (Pusat Ehsan); Society for the Management of Autism Related Issues – in Training, Education and Resources (SMARTER); Special Olympics Brunei Darussalam (SOBD); Brunei Darussalam National Association for the Blind (BDNAB); Learning Ladders Society; Persatuan Orang Kurang Pendengaran (OKP) for those with Hearing disability / Impairment (HI); Persatuan Sindrom Down (Down Syndrome Society); FITRAH; and La Vida Limited.
-